بسم الله تعالى

جمهورية العراق
محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية
قسم التعاقدات

العدد: ١٢٥١
التاريخ: ٢٠٢٢/١١/

جمهورية العراق — وزارة
الدائرة الإدارية
الأوراق المركزية / ...
العدد: ٤٢٠٨
التاريخ: ٢٠٢٢/١١/٢١

وزارة الخارجية - الدائرة الاعلامية
(الـــــواردة)
العدد: ٧٠٨
التاريخ: ٢٠٢٢/١١/٢٢

محافظة المثنى
الادارة العامة والعلاقات العامة

مناقصـــة رقم (٩٣)/ إعـلان للمرة الأولى

المشـاريع والأعمال المشـمولة بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لمحافظة المثنى/ من تمويل تنمية الأقاليم

١. تبليط طرق قرى (ال جماح-الحوش-ال حيدر- سيد محيل - آل عوض عوض ال حزيم-الحسينات-البركات وال عزوز-ال دبوش - العماريين -سيد فاهم).
٢. تبليط طرق قرى (الرابط بين النجمي وطريق الحمزة السياحي المرحلة الثانية - طريق السودة - طريق فارس ال مغير - طريق ال جعاز وال توبة).
٣. تبليط طرق قرى الجبور (سامي جريذي - حسوني دحام - عبد النبي محيسن - ال برشاوي وال دعيجي - ال نغيش - ال بو خلال - كريم ناصر الجبالي).
٤. تبليط طريق ام خمسين (مدرسة المسجد الأقصى بطول ١,٢ كم والطريق الرابط بين طريق السودة وطريق اللواح بطول ٢,٣ كم وطريق العماريين / الحاج ساجت بطول ١,٢ كم.

يَسرُّ دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم لتنفيذ المشروع الذي تتلخص أعماله بقشط مسارات الطرق وتسويتها وإزالة كافة التعارضات وتثبيت المناطق الرخوة من الطرق (إن وجدت)؛ ومن ثمَّ الدفن بالتراب النظيف مع الحدل وفرش وحدل طبقة الحصى الخابط صنف (B) بسمك (٢٠)سم؛ وفرش وحدل طبقة من الأساس القيري بسمك (١٠)سم؛ كما تتضمّن بعض الطرق تنفيذ قناطر أنبوبية بلاستيكية وقناطر أنبوبية كونكريتية، وكل ما يلزم لانجاز المشروع وبموجب الشروط والمواصفات الفنية المحددة في جدول الكميات ووثائق المناقصة، مع ملاحظة ما يأتي:

١. لمقدمي العطاءات كافة من الدول المؤهلة الاشتراك في المناقصة كما هو محدد في النشرة التوضيحية الصادرة عن الأمم المتحدة (الخاصة بتعريف الدولة المؤهلة).
٢. على مُقدمي العطاءات المؤهلين والراغبين في الحصول على معلوماتٍ إضافية الاتصال بدائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى (dpc.muthana@yahoo.com) خلال أيام الدوام الرسميّ من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر، وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات.
٣. إنَّ مصدر تمويل المشروع هو المشاريع والأعمال المشمولة بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لمحافظة المثنى/ تنمية الأقاليم، نوع الاستثمار:٢، نوع المشروع: إدراج جديد، الباب:٥٩، القسم:١، الفصل:٤، المادة:١٣، النوع:١٨، التسلسل:٢١٠.
٤. درجة وصنف الشركة العراقية المطلوبة هي إنشائية/ رابعة (كحدٍ أدنى). أمّا بالنسبة للشركات الأجنبية المختصة بالأشغال والمقاولات العامة فالمطلوب شهادة التأسيس مع وجود فرع للشركة الأجنبية داخل العراق.
٥. **متطلبات التأهيل المطلوبة:** وتشمل ما يأتي:

أ- **الأهلية القانونية:** وتشتمل على الجنسية، تضارب المصالح، قائمة الشركات المتلكئة والقائمة السوداء، المنع بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ب- **السيولة المالية:** وتُعرف بأنها كشف مصرفيّ يبيّن حركة التدفق المالي لآخر سنة وتكون متوافرةً قبل موعد غلق المناقصة بفترةٍ قصيرة، وبالمبلغ المطلوب الذي لا تقل قيمته عن (٧٥٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار (سبعمائة وثلاثة وخمسون مليون دينار عراقي). وفي حالة تقديم عطاء مشترك؛ يكون لزاماً على أحد الشريكين حيازة ما لا يقل عن ٢٥٪ من مبلغ السيولة المالية المحدد.

ج- **الحسابات الختامية:** هي الميزانية العامة لمُقدّم العطاء والتي تعكس الوضع المالي للسنوات المطلوبة من حيث موجودات الشركة من أصول ثابتة ومتحركة، مع بيان مقدار نفقات الشركة وإيراداتها ونسبة الأرباح والخسارة فيها، وعلى النحو الآتي:

بسم الله تعالى

جمهورية العراق
محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية
قسم التعاقدات

العدد: ١٢٥١٢
التاريخ: ٢٠٢٢/١١/١٦

١- تقديم الميزانية العامة المدققة من قبل المحاسبين القانونيين تعرض الوضع المالي لآخر سنتين، ويجب أن تكون حساباتها رابحة لكل سنة.
٢- يجوز تقديم الحسابات الختامية لآخر سنتين تسبق الأزمة المالية لعام ٢٠١٤.

د- **معدل الإيراد السنوي:** وهو المبالغ المستلمة من الدُفعات والسلَف المرحلية للعقود المنجَزة أو المستمرة خلال المدة المطلوبة، وعلى النحو الآتي:
١- إنَّ الحد الأدنى لمعدل الإيرادات السنوية لمُقدِّم العطاء يبلغ (٦,١٠٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ست مليارات ومائة وثمانية مليون دينار عراقي).
٢- على مُقدِّم العطاء تقديم معدل الإيراد السنوي لثلاث سنوات لكافة العقود المنجَزة من قِبله ضمن عشر سنوات من تاريخ غلق المناقصة. ويتمُّ احتسابه وفقاً للسنوات المُقدَّمة من قِبله مع مراعاة عدم ضرورة أن تكون سنوات العمل متسلسلة.

هـ- **الخبرة التخصصية في تنفيذ الأشغال:** هي الخبرة السابقة في مجال وتخصص هذا العمل كمقاول رئيسي أو شريك أو مقاول ثانوي. وعلى مقدم العطاء تقديم عمل مماثل واحد منجَز وخلال مُدة لا تتجاوز (١٠) عشر سنوات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، وبمبلغ لا يقل عن (٤,٦١٩,٠٠٠,٠٠٠) (أربعة مليارات وستمائة وتسعة عشر مليون دينار عراقي).

و- **الكادر القيادي للمشروع والعاملين:** على مقدمي العطاءات إثبات توافر العاملين للمناصب الرئيسية لتنفيذ العقد وبعقود رسمية صادرة عن نقابة المهندسين العراقيين، وتحقيق المتطلبات الآتية:
١- مدير مشروع (مهندس مدني): بخبرة كلية عامة في تنفيذ الأشغال لمدة (٧) سبع سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٤) أربع سنوات.
٢- مهندس مدني عدد/٢: بخبرة كلية عامة من تنفيذ الأشغال لمدة (٥) خمس سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٣) ثلاث سنوات.

ويجب تقديم الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة قبل موعد المباشرة بالأعمال، وبعكسهِ تتحمّل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها؛ ومن ضمنها إجراءات الإخلال بالالتزامات التعاقدية.
إنّ الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة لتنفيذ المشروع المحددة ابتداءً لا يجوز استبدالها إلّا عند حدوث قوة قاهرة تستدعي الاستبدال وبموافقة جهة التعاقد، كما يتوجب على مقدِّم العطاء تقديم ما يؤيّد خبرات الكادر القيادي للمشروع.

ز- **المعدات التخصصية:** على مقدمي العطاء إثبات حيازته للمعدات الرئيسية المطلوبة وفق البرنامج الزمني لتقدم العمل والمقدَّم من قِبله بشكل أولي: معمل أسفلت عدد/١، فارشة عدد/١, حادلة ظلفية عدد/٣، حادلة مطاطية عدد/٢، حادلة مزدوجة عدد/٢ وحادلة فولاذية عدد/٢. يجب تقديمها قبل موعد المباشرة بالأعمال، وبعكسه تتحمّل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها؛ ومن ضمنها إجراءات الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

ح- يمكن مراجعة القسم الثالث من الوثيقة لمعرفة التفاصيل الخاصة بمعايير التقييم والتأهيل المذكورة أعلاه.

ط- إضافة إلى المتطلبات القانونية؛ على مُقدِّم العطاء تقديم هوية التصنيف النافذة, عدم ممانعة من الضرائب نافذة للاشتراك في المناقصة.

ي- لا تخضعُ العطاءات لإعطاء الأفضلية لمقدمي العطاء المحليين.

٦. على مقدمي العطاء الالتزام بالتعليمات والشروط الخاصة بالمناقصة، وبضمنها الشروط الواردة في القسم الثاني من الوثيقة: ورقة بيانات المناقصة/ج: إعداد العطاء, وبخلافهِ يُستبعد العطاء.

٧. إنّ الكلفة التخمينية للمشروع هي (٧,٦٩٦,٨٨٤,٠٠٠) دينار (سبعة مليارات وستمائة وستة وتسعون مليون وثمانمائة وأربعة وثمانون ألف دينار عراقي)، وإنّ المدة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع هي (٤٦٠) يوماً.

٨. بإمكان مقدمي العطاء المهتمين شراء وثائق المناقصة ابتداءً من يوم الإثنين المصادف ٢٠٢٢/١١/٢١، وذلك بعد تقديم طلب تحريري إلى دائرة العقود الحكومية في المحافظة، ودفع قيمة البيع للوثائق البالغة (٣٥٠,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسون ألف دينار عراقي) غير قابل للرد، ويتمُّ دفع المبلغ نقداً إلى قسم الحسابات في محافظة المثنى، وتُقدَّم النسخة الأصلية من وصل الشراء مع العطاء.

بسم الله تعالى

جمهورية العراق
محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية
قسم التعاقدات

العدد: ١٢٥١٢
التاريخ: ٢٠٢٢/١١/١٦

٩. يتمُ تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي: **محافظة المثنى/ بناية الإدارة العامة والمحلية-الطابق الأول / لجنة فتح العطاءات الثانية**، وإنَّ موعد الغلق هو في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأحد المصادف ٢٠٢٢/١٢/١٨. التقديم بالبريد الالكتروني غير مسموح به. إنَّ العطاءات المتأخرة سوف تُرفض، وسيتمُ فتح العطاءات بحضور مُقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي: الطابق الأرضي من بناية الإدارة العامة والمحلية في نفس موعد الغلق. وإنَّ موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشتركين في المناقصة سيكون في الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأحد المصادف ٢٠٢٢/١٢/١١ في بناية دائرة العقود الحكومية في المثنى. إنَّ كلَّ العطاءات تبقى نافذةً لمدة (٩٠) يوماً وأن تتضمن ضماناً للعطاء على شكل خطابِ ضمان مصرفيّ يُذكر فيه اسم ورقم المناقصة المعنية، وأن يكون غير مشروط ويُدفع حين الطلب ونافذاً لمدة لا تقل عن (١٢٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة الفعلي، وأن يكون بصيغةٍ واضحة من حيث مبلغه (رقماً وكتابة) وتحديد تاريخ نفاذه وشروطه والغرض من إصداره؛ أو صكٍ مُصدّق وبمبلغ مقطوع مقداره (١٠٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار (مائة وثمانية مليون دينار عراقي) وعلى أن تكون صادرةً عن مصرف مُعتَمد في العراق لمصلحة جهة التعاقد (**محافظة المثنى/ حسابات الخطة الاستثمارية**).

١٠. إنَّ اسمَ جهة التعاقد هو محافظة المثنى، والعنوان هو السماوة- شارع المحافظة- بناية الإدارة العامة والمحلية. والقسم المختص هو دائرة العقود الحكومية في المثنى.

١١. عند الترشيح للإحالة تختار لجنة التحليل العطاء المستجيب لكافة الشروط القانونية المطلوبة في المناقصة وكذلك المواصفات الفنية ومعايير التأهيل المطلوبة (أي مستجيب بشكل كليّ مالياً وفنياً وقانونياً) مع كونهِ أوطأ عطاء متوازن ومنسجم مع الكلفة التخمينية المرصودة للإحالة وبعد التأكد من أهليته وقدراته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.

١٢. في حال عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة أقسامها؛ فإنهُ سيتمُ استبعاد عطائه، ممَّا يقتضي مراعاة ذلك عند التقديم. حيثُ يتمُ ملئ القسم الرابع من قِبل مقدِم العطاء ثم تُقدَّم ورقياً بعد ختمها بالختم الحي الخاص بالشركة المقدِمة للعطاء مع الوثائق المكوّنة للعطاء المُشار إليها في التعليمات لمقدمي العطاءات وورقة بيانات العطاء.

١٣. ان الحد الاقصى لقبول عطاءات المشاركة هو شركتان فقط.

١٤. ان عدد نسخ العطاءات الواجب تقديمها هي نسخة العطاء الاصلية + نسختان اضافيتان طبق الاصل.

١٥. لا يمكن احالة المناقصة على شركة وبعهدتها مشروع او مشاريع غير منجزة الا بعد التأكد من عدم وجود انحراف عن البرنامج الزمني لها (جدول تقدم العمل) بنسبة ٢٠٪ او اكثر.

١٦. لا تصرف اول سلفة للأعمال المنفذة للمشروع الا بعد ان تتجاوز نسبة الانجاز المالي ٢٥٪ وبما لا يتجاوز مبلغ السيولة النقدية (المالية) المطلوبة ابتداءً.

١٧. في حالة ورود عطاء يقل عن الكلفة التخمينية بنسبة تزيد عن (٢٠٪)؛ فيتعين على لجنة التحليل دراسة التوضيح المقدم من مقدم العطاء والمتضمن تحليلا سعريا لفقرات العمل المراد تنفيذه على وفق الكشف المقدم من قبله. وفي حال عدم موافقة اللجنة على التوضيح والمبررات المقدمة من صاحب العطاء؛ فيتم طلب خطاب ضمان (خطاب ضمان جدية التنفيذ) بمبلغ يمثل الفرق بين الكلفة التخمينية المخفضة بنسبة ٢٠٪وبين مبلغ العطاء الوارد على ان لا يقل خطاب ضمان جدية التنفيذ عن (٣٪) من الكلفة التخمينية، ولايتم إطلاق هذا الخطاب الا بعد اصدار شهادة الاستلام الاولي للمشروع، وفي حال اعتذار مقدم العطاء عن تقديم خطاب الضمان فيتم استبعاد عطائه.

أحمد منفي جودة
مُحافظ المثنى
٢٠٢٢/١١/